

**الافتتاحية: إعادة الإعمار.. بين القول والفعل**

**ثلاث ورشات عمل في إطار مشروع**

**السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار**

**ورشات عمل في جامعة دمشق حول إعادة الإعمار وبناء سورية**

**المؤتمر العاشر للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية**

**حوار العدد: الدكتور المهندس يونس علي**

**المدير العام للمركز الوطني لبحوث الطاقة**



## إعادة الإعمار..

## بين القول والفعل

وكوادرننا العلمية، ووقف نزييف الأدمغة الذي لا يقل شأنًا عن نزييف الدم.

قد يقول البعض: لكن التوقيت ليس مناسباً، فالعدو يحاصرنا، ولدينا أولويات لتأمين المأوى والطعام والدواء.. للناس. نعم هذا صحيح، ولكن ما الذي يمنع - على التوازي - أن يبادر أهل الفكر والعلم لتوظيف ما يملكون من معرفة علمية ومهارة تقنية في خدمة مشروع إعادة الإعمار ( وما بعد إعادة الإعمار )؟ من يقرأ التاريخ يعرف أن زمن الحروب يشهد عادة أعلى الطفرات في الابداع وتطوير العلوم والتقانة.

من هذا المنطلق، علينا السعي الدؤوب ومنذ الآن، لشمول وحل الأزمة وإعادة الإعمار برؤية واضحة ومنهجية علمية شاملة، واستثمار أمثل لرأس المال الفكري كي ننهض من هذا الكابوس المدمر ببنيان شامخ متماسك على مساحة الوطن، ترجح فيه كفة بناء البشر على الحجر.

وكما أن الوطن بحاجة لوطنيين، والعلم بحاجة لعلماء، والديموقراطية بحاجة لديموقراطيين، فإن إعادة الإعمار بحاجة لبناء حقيقيين، بحاجة للعقول الوطنية النيرة والسواعد المفتولة والأدوات الفعالة والمال الوفير، وفوق كل ذلك بحاجة لتوافق وطني يرسخ الايمان بالقضية الوطنية ويعزز الثقة بالنفس والمستقبل.

إننا بمقدار ما نعبر عن حبنا وغيرتنا على بلدنا، يقتضي الواجب منا أن نحث الخطى لتطويره كي يصير من أرقى الدول نفاخر به وبإنجازاته أمام الآخرين، وكي نفخر بأننا نترك لأطفالنا وطنا يليق بهم على قدر محبتنا لهم وحرصنا عليهم، فالمشاعر والنوايا الطيبة لا تشعب ولا تغني عن جوع، إن لم تنعكس فعلا مثمرا على الأرض.

يبدو أنه كلما كثر الكلام.. قل الفعل. فلنقلل من الكلام ونكثر من الفعل، فالفعل أصدق أنباءً من القول، ولنرفع تحية محبة وتقدير لشهداء الوطن، منارات العطاء وقمم السخاء، ولأولئك الذين يتفانون في العمل بإخلاص وصمت.. لتعلو مكانة الوطن قبل مكانتهم.

المدير العام

د. غسان عاصي

في البدء كانت الكلمة.. وتبعها فعل التكوين، أما الكلام الذي لا يتبعه فعل، يفقد معناه ويحط من قيمته، حتى لو كان مزركشا بجماليات اللغة والبلاغة، أو محملا بنسائم العاطفة والرومانسية.

نحن قوم أغرقتنا بحور الشعر العاقر التي لا تروي شجراً ولا تطرح ثمراً، كما الغزل العذري يغرينا جماله وشاعريته لكنه لا ينجب طفلاً. إننا نبرع في التغني بعواطفنا الجميلة وقيمنا النبيلة.. لكننا نعلم أن تمسكنا بها هو فعل وممارسة وأداء، قبل أن يكون شعراً وخطاباً وولاء. ولأننا لا نفعل، نترك للآخرين الساحة مفتوحة ليضعلوا عنا أو بنا.

المدحش أن الكثير منا يستبسل في الدفاع عن قيمه ومبادئه في حوار مع الآخرين، وبعضنا يرهن روحه للزود عنها، لكنه في ذات الوقت لا يملك أن يبذل جهداً يذكر في تطبيق تعاليم هذه القيم النبيلة في سلوكه اليومي. هذه مفارقة غريبة. فالحكمة تقول أن تطبيق ما تلمبه القيم هو خير رسالة للآخرين نبرهن فيها عن تميزنا، بدل أن ننساق غريزيا للرد على الذم القبيح بدم أقبح، والرد على القهر بقهر أعنف.. والتلف لتدمير الآخر بدل جذبته لتبني ما نؤمن به.

إننا في الواقع أقل تحضراً مما يبدو لنا أو مما ندعبه، ولأنه ينقصنا الوعي الكافي لإدراك هذه الحقيقة نسهب في التنظير والتقييم واتخاذ المواقف جزافاً وفق أهوائنا ومصالحنا، حتى لو وقعنا في فخ التناقض وازدواج المعايير حين نطالب بالعدالة ونحن نظلم الآخرين، وحين نلتمس التسامح وتقبل الآخر دون أن ندرجها في مفردات تعاملنا الاجتماعي.

على الصعيد الوطني والإعلامي، نحن نركز على فضح شرور العدو وبيان انحطاطه، هذا أمر هام ومفيد، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل نفعل ما يكفي لنتنصر عليه ولو بعد حين؟

حقيقة الأمر أن العدو يتفوق علينا بما يملكه من أسلحة متطورة ومنهجيات علمية وأدوات تقانية، وليس بأي شيء آخر. من هنا تشير لنا بوصلة العمل الوطني أن نسلك طريق المعرفة لكي نتنصر، وبالتالي أن نعمل ما في وسعنا لترقية ودعم مؤسساتنا

في إطار استكمال العمل في الجزء الثاني من مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار، عقدت الهيئة العليا للبحث العلمي ثلاث ورشات عمل لقطاعات (النقل والسياحة والمالي)، لمناقشة المقترحات التطويرية لهذه القطاعات، وتكون بذلك قد أنهت الهيئة العمل بالجزء الثاني من المشروع، والذي يضم سبعة قطاعات، تمهيداً لإعداد التقرير النهائي الخاص بهذا الجزء ورفعته إلى المجلس الأعلى لاعتماده، والتوجيه بتعميمه على الجهات المعنية للتنفيذ....وهذه الورشات هي:

## ورشة عمل قطاع النقل



ناقشت ورشة العمل التي نظمتها الهيئة العليا للبحث العلمي على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 9/4/2014 تقرير لجنة قطاع النقل والمحاوور والمقترحات البحثية لتحسين واقعه. وأكدت اللجنة في تقريرها أهمية وضع خطة عمل لتنمية قطاع النقل من المحاور ذات الأهمية الوطنية ونقاط العبور الدولية كونها تمثل جزءاً أساسياً من التحقيق العملي لمنافع موقع سورية الجيوستراتيجي لافتة إلى ان وظائف القطاع تؤثر على النمو الاقتصادي والتغيرات في عملية التنمية ونظمها من خلال الربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك ومنافذ التصدير والاستيراد وكذلك نقل البضائع العابرة.

وأوضح التقرير أن هدف السياسة الوطنية زيادة تأثير البحث العلمي والتطوير التقني في دعم وحث جهود الجهات ذات الصلة بالقطاع لتحقيق خططها الطموحة بفعالية وكفاءة وسرعة وتوجيه الامكانيات المتاحة وفق الأولوية بما يصب في مصلحة التنمية المستدامة والشاملة لسورية.

وأشار التقرير إلى ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة التي تتداخل إجراءاتها مع عملية نقل وتخليص البضائع وعدم توفر البيانات والمعلومات الرقمية اللازمة وعدم التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية للحصول على البيانات المتوافرة بكل قطاع وقدم وضعف البنية الفنية لأسطول النقل بشكل عام /سكك وطائرات وسيارات وسفن/ وعدم القدرة على المنافسة نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة ونتيجة لعدم تحقيقها للمعايير العالمية من حيث الأبعاد ونسبة الضجيج والتلوث البيئي وسنوات الصنع وبشكل خاص الشاحنات والناقلات البرية.

ولفت التقرير إلى الدمار في البنية التحتية وخاصة شبكة السكك الحديدية والمطارات والمعابر الحدودية من جراء الأزمة التي تتعرض لها سورية إضافة إلى تدهور وضع الكثير من شركات النقل وغياب البنى التحتية لوسائل النقل النظيفة وضعف استخدام التقنيات الذكية والتكنولوجيا الحديثة وتأهيل الكوادر البشرية إضافة إلى قصور القوانين أحيانا وعدم توفر قانون ناظم للتعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع وفق مبدأ المشاركة.

وركزت المقترحات البحثية لقطاع النقل التي قدمتها اللجنة على

ضرورة دراسة مؤشرات أداء نظم النقل بأنماطه المتعددة للمقارنة المعيارية المرجعية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرائية ودراسة آلية الارتقاء بمسارات الطرق المركزية التي تتطابق مع محاور التنمية والارتقاء بالمعابر الحدودية البرية وبأدائها التخديمي وقدراتها التمريية والجمركية والأمنية واللوجستية وبحث أسباب الازدحام المروري وسبل تخفيفه.

وأكدت المقترحات ضرورة دراسة حركة النقل العام ضمن المدن وإدخال تقانة وتكنولوجيا تدوير المواد في مجال الطرق إضافة إلى تحديد الأطر التشريعية اللازمة للحد من الزحف العمراني والمخالفات على الطرق المركزية وغيرها.

وأشارت مستشارة وزير النقل لشؤون النقل الجوي السيدة غيداء عبد اللطيف إلى ضرورة التأهيل والتدريب المستمر للعاملين في قطاع النقل وإحداث مركز أبحاث وإعداد قاعدة بيانات للحوادث وزيادة الإمكانيات التنافسية لسورية بمجال النقل والاستفادة من موقع سورية الجغرافي بما يخدم حركة الترانزيت والربط الالكتروني بين كل الجهات العاملة في المنافذ وإقامة نظام شامل لإحصاءات وبيانات النقل بحيث يمكن من صياغة أي قرار على أسس صحيحة ووضع برامج لحماية البيئة بهدف الحد من الآثار السلبية على البيئة الناشئة عن القطاع.

## ورشة عمل قطاع السياحة



ناقشت ورشة العمل التي أقامتها الهيئة العليا للبحث العلمي بتاريخ 30/4/2014 على مدرج جامعة دمشق في إطار السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار تقرير لجنة قطاع السياحة والمقترحات البحثية الخاصة بتطوير القطاع من خلال الدراسات الاقتصادية والترويجية والتسويقية وإعداد أبحاث في مجال التدريب والتأهيل السياحي وتطوير المنتجات السياحية والاستثمار السياحي.

وقدمت اللجنة في تقريرها عرضاً لواقع القطاع السياحي قبل الأزمة وأنواع السياحة ونقاط القوة والضعف والتحديات والفرص المتاحة والمقترحات البحثية الخاصة بتطوير وتمتية هذا القطاع.

وأشار التقرير إلى أن الأزمة أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة وخاصة المنشآت السياحية التي تعرضت للدمار والسلب والنهب من قبل المجموعات الإرهابية حيث قدرت خسائر المنشآت العامة بنحو 4 مليارات ليرة والخاصة بـ 17 مليار ليرة، إضافة إلى تآثر العمالة في القطاع حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 152 ألفاً وإضاعة 4000 فرصة عمل لخريجي المدارس والمعاهد السياحية والفندقية إضافة إلى توقف العمل في 400 مشروع سياحي.

وأوضح التقرير أن قطاع السياحة يمتلك العديد من نقاط القوة المتمثلة بالتنوع الطبيعي والغنى الثقافي والحضاري وانتشار عدد كبير من المنشآت السياحية والموقع الجغرافي المتميز لسورية وإمكانية تأمين موارد مالية لوزارة السياحة لتوظيفها في الاستثمار وإعادة بناء القطاع.

وبين التقرير أن القطاع يعاني من نقاط ضعف كثيرة منها تراجع الحركة السياحية وتعدد الإجراءات المطلوبة لإقامة المشاريع السياحية وتأخر إقلاع المشاريع الخاصة بمشاريع "Bot" وغياب شركات الإدارة العالمية للمنشآت الفندقية والشركة السورية للسياحة في تمتية السياحة الداخلية، إضافة إلى خروج أعداد كبيرة من المنشآت السياحية من الخدمة ومحدودية الموازنات المالية المخصصة للمشاريع في الموازنات الاستثمارية لوزارة السياحة والجهات التابعة لها.

ولفت التقرير إلى وجود ضعف في جودة البيانات الإحصائية في الفترة الأخيرة بسبب عدم تنفيذ المسوح الإحصائية في المراكز الحدودية والتحديات على المناطق المستملكة لصالح وزارة السياحة وضعف مستوى تدريب الكوادر العاملة في المجال السياحي ودمار بعض المواقع السياحية.

وتطرق التقرير إلى عدة مقترحات لتطوير قطاع السياحة من خلال

تخصيص موازنات مالية كافية لإعداد البحوث والدراسات السياحية وتفعيل دور مراكز الدراسات والبحوث السياحية وتأمين مرونة كافية من النواحي الإدارية والمالية للتعاقد مع المراكز الخارجية والاستفادة منها لتدريب العاملين في القطاع السياحي العام والخاص وتفعيل دور الحاضنات السياحية وترخيص مكاتب استشارية للدراسات السياحية.

وأشارت المقترحات البحثية إلى ضرورة إجراء دراسات عن السياحة الدولية في سورية والآثار الاقتصادية للسياحة فيما يتعلق بمساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل والآثار الاقتصادية للسياحة الداخلية وتطوير الأنظمة الإدارية والقوانين السياحية لتحقيق مبدأ التكاملية واللامركزية وأحداث بنك المعلومات السياحي وتفعيل دور الإعلام في تنشيط وتشجيع السياحة، وكذلك دور غرف السياحة في دعم هذا القطاع.

وأوضح مدير الترويج والتسويق السياحي في وزارة السياحة المهندس بسام بارسيك الذي عرض التقرير أن رؤية اللجنة هي الخروج من تداعيات الأزمة باعتماد السياحة عاملاً مساعداً لعملية التمتية الاقتصادية وتعبئة كل الطاقات المحلية واعتماد مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ لتعافي القطاع السياحي والنهوض به عبر تهيئة المناخ الاستثماري المواتي لإعادة بناء الثقة مع المستثمرين ورفع كفاءة الإطار المؤسسي وتعبئة كل الطاقات المحلية وتفعيل المشاركة في القرار والتنفيذ.

أكد وزير التعليم العالي الدكتور مالك محمد علي في افتتاح الندوة العلمية البحثية حول "آلية استثمار كنوز سورية الأثرية والطبيعية لغايات تنمية الصناعة السياحية في سورية" التي أقامتها كلية السياحة بجامعة دمشق بالتعاون مع وزارة السياحة بتاريخ 28/5/2014 على أهمية التكامل بين قطاع التعليم وقطاع السياحة لتأهيل وتدريب الكوادر الشابة القادرة على مجاراة التطور والتنافس في مجال الصناعة السياحية وتطويرها ورفع سوق العمل السياحي وتلبية متطلباته والنهوض بمختلف قطاعاته، منوهاً إلى أهمية ربط سياسة التعليم العالي بتوجهات الاقتصاد الوطني سعياً لتنمية مستدامة.

### الندوة العلمية البحثية حول

"آلية استثمار كنوز سورية الأثرية

والطبيعية لغايات تنمية الصناعة

السياحية في سورية"

## ورشة عمل القطاع النقدي والمالي والتجاري

هيكله المصارف الحكومية كمصارف شاملة تتعامل بكافة المنتجات المصرفية ودراسة إمكانية تحويل المصارف الحكومية الى شركات مساهمة تمتلكها الدولة وتدرج اسهمها في السوق المالية.

ثم قام الأستاذ وليد عيسى مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بعرض القسم الخاص بالتجارة الداخلية، ذكرا أهم مؤشرات القطاع ونسبة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المشتغلين في هذا القطاع، كما تضمن العرض تحليل واقع التجارة الداخلية مع التركيز على ذكر تأثير الأزمة على هذا القطاع خلال الثلاث السنوات الماضية، ثم عرض كامل المقترحات البحثية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل كان من أهمها: أثر الأزمة الحالية على الأمن الغذائي في سورية، أثر التدخل الإيجابي لمؤسسات التجارة الداخلية في السوق ومدى فعاليتها، أما على المدى المتوسط فقد تم اقتراح عدد من الأبحاث منها سياسات الدعم المتبعة حاليا ومدى وصول الدعم لمستحقيه.

وختم العرض بتقديم القسم الخاص بالتجارة الخارجية من قبل الأنسة سمر قصباتي مديرة التخطيط وتعزيز التنافسية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والذي تضمن أهم المؤشرات التي تعكس تحليل تنافسية التجارة الخارجية السورية، وأوضاع التجارة الخارجية، وتحليل لواقع القطاع (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات)، ومقترحات تطويرية بحثية للقطاع كان أهمها: دراسة سياسة التوجه شرقا والانضمام للتكتلات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد الوطني، سياسة تحرير التجارة بما يتناسب ومصالح الاقتصاد السوري خاصة بعد الأزمة وإعادة الإعمار، إجراء دراسة شاملة عن نظام المناطق الحرة وتحديد الثغرات التشغيلية الأساسية ووضع تدابير لتعزيز مساهمتها في الصادرات غير النفطية والتوظيف وتخفيض الأعباء الضريبية

مساهمته وتمويله لعمليات التنمية الاقتصادية وهذا هو المطلوب إضافة إلى تحقيق الانتشار الجغرافي في العمل المصرفي وتقليل القيود على حركة رؤوس الاموال، ومن أبرز نقاط الضعف في هذا القطاع هي استمراره في التعامل النقدي الورقي في حين تتجه المؤسسات المصرفية الى اتباع سياسات نقدية تعتمد بشكل أساسي على التداول المصرفي غير الورقي وتدخل السلطة التنفيذية في سياسات المصرف المركزي وقصور المنتجات المصرفية وأنواعها وضعف الاستثمار وتزايد في حجم القروض المتعثرة وضعف الحوكمة وعدم كفاية رؤوس الاموال في ظل قصور الوعي التأميني ودور شركات التأمين العامة والخاصة

ودعا حوراني إلى الحاجة لدور فعال لتقديم خدمات مالية خلال مرحلة إعادة الإعمار وتطوير هذه الخدمات وإنشاء مؤسسات خدمات مالية حديثة ومتنوعة تستخدم أدوات أكثر التصاقا وانسجاما مع الواقع مع الحاجة الى سوق مالية متطورة وتساهم في تطوير وتفصيل تداول السندات الحكومية الخاصة إضافة إلى تداول الأسهم وضرورة دعم القطاع المصرفي.

وعلى المدى القصير يدعو التقرير الى إجراء دراسات من شأنها تدعيم استقلالية السلطة النقدية والحوكمة في الجهاز المصرفي والربط بين معدلات الفائدة والتضخم وأثر ذلك على الاستثمار ودور القطاع المصرفي والتأميني في إعادة الإعمار ودراسة بدائل نظام الصرف الملائم لما بعد الأزمة وألويات المنتجات المصرفية والمالية المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها وتقييم السياسة النقدية خلال الأزمة واقتراح السياسات المالية بعد الأزمة ومعالجة القروض المتعثرة ودور البنك المركزي في هذه المعالجة، وعلى المدى المتوسط اقتراح التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتحسين أساليب إشراف المصرف المركزي على المصارف الخاصة والعامة ودراسة

ناقشت الهيئة العليا للبحث العلمي تقرير عمل القطاع النقدي والمالي والتجارة الداخلية والخارجية خلال ورشة العمل التي أقامتها بتاريخ 23/ 6/ 2014، على مدرج جامعة دمشق، حيث بين مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي د. غسان عاصي، أن هذه الورشة هي تتويج لعمل مضم وجهود كبيرة من اللجان القطاعية المختصة على مدى خمس سنوات لمشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار، اعتمدت هذه السياسة رؤية تتضمن بناء المنظومة الوطنية بالتنسيق والتعاون والتكامل والتفاعل بين الجامعات والمراكز البحثية والهيئات العلمية كافة، واعتمدت أيضا التحول نحو بناء اقتصاد المعرفة وتطوير هذا الاقتصاد من خلال تكامل مكونات عمل هذه المنظومة وربط هذه الهيئات العلمية بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية في خدمة التنمية بمفهومها الشامل، واعتماد الإنسان ورأس المال الفكري بشكل أساسي كهدف طموح جدا يعتمد العلم والتقانة التي لا خيار لنا غير، والهدف من كل ذلك تحسين مستويات المعيشة حيث تصب كل تلك السياسات في سبيل تحقيق هذا الهدف، مشيرا إلى وجود لجنة علمية تضم مجموعة من الخبراء والاستشاريين سوف تقوم بمتابعة تنفيذ البرامج والمقترحات الناتجة عن عمل الهيئة وليس الاكتفاء بعرضها على الورق.

ثم عرض الدكتور أكرم حوراني الأستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - بالاشتراك مع زميله الدكتور ياسر المشعل، التقرير الخاص بالقطاع النقدي والمالي، حيث تضمن التقرير توضيحا وتحليلا لواقع هذا القطاع، بالإضافة إلى عدد من المقترحات التطويرية من منظور البحث العلمي والتطوير التقاني.

ولفت حوراني إلى أن القطاع المالي والمصرفي يتمتع بنقاط قوة إلى جانب نقاط الضعف قائلان أن أبرز نقاط القوة تتركز بأن السياسة النقدية استطاعت جذب العمل المصرفي الخاص وزيادة

بين جامعة دمشق ووزارة السياحة لتمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة عند تخرجهم والمطلوبة من قطاع عملهم.

تخلل الندوة توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة دمشق ووزارة السياحة تضمنت تعاون الفريقين لإنجاح أهداف ومهام حاضنة الأعمال في كلية السياحة بدمشق من خلال تقديم الدعم المعنوي والخبرات والتسهيلات المتاحة والممكنة ودعم أبحاث ومشاريع الحرف التقليدية والتراثية وتطويرها وتحويل تلك الحرف الى مشاريع تنموية وتطوير قطاع التعليم والتدريب السياحي والضيقي في المجالات الادارية والتقنية والعلمية من أجل المساهمة الفعالة في تنمية هذا القطاع وتطويره.

وأشار وزير السياحة المهندس بشر رياض يازجي إلى أهمية هذا الحدث الذي يأتي انطلاقا من الأهمية الكبرى لقطاع السياحة في تنشيط التنمية وما تشمله من خدمات في القطاعات و تطبيقاً عمليا لأهمية الاستثمار في الإنسان السوري مشيرا إلى أننا اليوم أمام واجب وطني وإنساني وعلينا استثمار طاقاتنا بحدودها القصوى لدمج المواقع الاثرية والتاريخية في عملية الإنتاج السياحي.

رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد عامر المارديني بين بدوره أن الصناعة السياحية كمثيلاتها في الصناعات بحاجة الى توفر المواد الخام والمقصود بها هنا طلاب كلية السياحة حيث سيتم العمل من خلال مذكرة التفاهم

## ورشة عمل بعنوان "دور كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في بناء سورية"



تركزت موضوعات ورشة عمل "دور كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في بناء سورية المستقبل" حول الخطط اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير المنظومة الكهربائية وتأهيل وتطوير المنشآت الصناعية وإعادة تأهيل شبكات الاتصالات والتحكم والمراقبة، وأفاق استثمار الطاقات المتجددة.

وأكد الدكتور محمد عامر المارديني رئيس جامعة دمشق خلال افتتاح الورشة بتاريخ 28/4/2014 على مدرج كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بالجامعة سعي الجامعة في الوقت الحالي لتوجيه البحوث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا لقضايا التنمية في مرحلة إعادة الأعمار في مختلف المجالات الإنسانية والتربوية والفنية والتقنية .

بدوره بين الدكتور حسين تينة عميد الكلية أن الورشة يشارك بها عدد من مؤسسات القطاع العام وباحثون من وزارات التعليم العالي والصناعة والكهرباء والصحة بالإضافة إلى أساتذة الكلية حيث تبحث في استراتيجيات البناء والطاقة الكهربائية وطرق توليدها من الطاقات المتجددة بالإضافة إلى الصناعات النسيجية وهندسة الإنتاج لافتاً إلى أن أهمية هذه الورشة تنبع من كونها تبحث في الحلول لتطوير أداء القطاعات المختلفة التي تضررت على مدى ثلاث سنوات من الأزمة في سورية.

وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة تمكين العلاقة بين كلية الهندسة والوزارات وتعزيز الجانب البحثي بين الكلية ومؤسسات القطاع العام والخاص ومراكز البحوث في القطر والعمل معاً لنقل وتوطين التكنولوجيا.

كما دعا المشاركون إلى الاستفادة من المشاريع الربحية المطروحة للاستثمار من

قبل وزارة الكهرباء في تأهيل وتدريب طلاب الطاقات المتجددة في الكلية. وتشكيل لجنة من وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي لدراسة واقع التجهيزات الطبية في سورية وتطوير واقع نظام القياس والمعايرة للتجهيزات الطبية والهندسية في المؤسسات وتوسيع التعاون بين الإدارات المختصة.

شارك في الورشة عدد من الخبراء والباحثين ومديري وممثلي الهيئات البحثية ومنها الهيئة العليا للبحث العلمي، ومؤسسات القطاع العام ووزارات التعليم العالي والصناعة والكهرباء والصحة والاتصالات والمؤسسات التابعة لها إضافة إلى نقابة المهندسين وجامعتي دمشق والبعث والمستشفيات.

## ورشة عمل "إعادة إعمار وتأهيل المنشآت الهندسية" تبحث التشييد السريع وأساليب تخفيض تكاليف إعادة التأهيل



أقامت كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق على مدرج الشهيد باسل الأسد بتاريخ 22 / 4 / 2014 ورشة عمل علمية بعنوان "إعادة إعمار وتأهيل المنشآت الهندسية في سورية" بمشاركة القطاعات الهندسية والوزارات والهيئات المعنية والتي استمرت يومين.

استعرض المشاركون في الورشة التقانات الحديثة في إعادة الإعمار، وكيفية الاستفادة من مخلفات الهدم والأنقاض إضافة إلى توضيح دور الهيئة العليا للبحث العلمي في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية في سورية.

كما ناقشوا مساهمة الشركة العامة للبناء والتعمير في التشييد السريع وأساليب تخفيض تكاليف إعادة التأهيل لشبكات الصرف الصحي باستخدام المنطق الضبابي واستخدام تقنيات البناء الحديثة وتأهيل المنشآت الهندسية وشبكات المياه.

وبين رئيس شعبة مواد البناء في هندسة النقل والمواصلات في الكلية الدكتور ماجد أسعد في ورقته البحثية أن الحفاظ على البيئة ومواردها يعد من أهم الأهداف لدى المنظمات العالمية والحكومات والباحثين من خلال تكريس مفاهيم البيئة المستدامة والحفاظ على الطاقة وتوسيع مجالات استخدام الطاقات البديلة والمتجددة.

وأشار معاون العلمي لمدير الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور حسين صالح إلى أن تطوير قطاع البناء والتشييد يتطلب التركيز على برنامج الجودة في دعم البنية التحتية والاختبارات وكيفية تطوير مخابر البناء والتنسيق فيما بينها مع ضرورة توجيه عمل هذه المخابر وفق متطلبات الحكومة والتعاون مع جهات علمية إقليمية ودولية لنقل التقانة وتبادل المعلومات والخبرات وإحداث مخابر معتمدة في قطاع البناء والتشييد إضافة إلى تطوير قاعدة معلومات حول المواد والإكسسوارات والآليات المستخدمة في البناء والتشييد.

وإمكانية تطويرها.

من جانبه بين عميد كلية الهندسة المدنية الدكتور محمد غريب أن الكلية تهدف من خلال هذه الورشة إلى إشراك مختلف الخبرات الهندسية لوضع رؤية أولية مشتركة لمرحلة إعادة الإعمار بغية وضعها على مسارها الصحيح مشيراً إلى أن الجميع معنيون بعملية إعادة الأعمار عبر تقديم الرؤى الخاصة سواء في مجال البحث العلمي أو تقييم وتأهيل المنشآت الهندسية.

حضر افتتاح الورشة أمين فرع الجامعة لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور جمال المحمود وعدد من أعضاء الفرع ونواب رئيس الجامعة ورئيس المكتب الفرعي لنقابة المعلمين في جامعة دمشق الدكتور أحمد المناديلي وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام ومدير الهيئة العليا للبحث العلمي وحشد من الطلاب والمهتمين.

## المؤتمر العاشر للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية «البحث العلمي ومواكبته للواقع الزراعي»

البحوث العلمية بما يدعم عمل وزارة الزراعة في تحسين الانتاج وتقنياته والتقليل من التكاليف. شارك في هذا المؤتمر والذي استمر يومين عدد من الباحثين الزراعيين المتخصصين والمنظمات العربية والدولية المتخصصة بالشأن الزراعي، والذي تناول مواضيع استراتيجية مهمة في الأبحاث العلمية الزراعية الحديثة ومناقشة نتائجها بغية تطويرها وتقديمها والوصول إلى توصيات قابلة للتطبيق تحمل قيمة اقتصادية في جميع مجالات الزراعة في سورية وتحقيق الامن المائي والغذائي.

كرم وزير الزراعة والتعليم العالي ومدير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية خلال المؤتمر عددا من العاملين والباحثين تقديراً لجهودهم في تطوير ميادين الزراعة وتحسين ظروف الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية.

وبين وزير الزراعة ضرورة التركيز على بحوث إنتاجية وحدة المياه والري التكميلي وإعطاء أهمية كبيرة لتأثير التغيرات المناخية على الموارد الطبيعية والاحتياجات المائية والإنتاجية وتكاليف الإنتاج وزيادة الاهتمام بالحفظ والاستخدام المستدام للأصول الوراثية لاستنباط أصناف أكثر تحملا للجفاف واعتماد التقانات الحديثة وزراعة النسيج في استنباط أصناف عالية الغلة تتمتع بميزات نسبية وتنفيذ البحوث التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية إضافة إلى تعزيز التعاون مع الجامعات والهيئات ومراكز البحوث والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

بدوره أكد وزير التعليم العالي الدكتور مالك علي على أهمية التعاون بين الوزارتين لاسيما الدور الذي تؤديه كليات الزراعة والعلوم وغيرها من المؤسسات التابعة للوزارة في تعزيز جهود

أكد وزير الزراعة أحمد القادري خلال افتتاح أعمال المؤتمر العلمي العاشر للبحوث العلمية الزراعية على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 27/4/2014 أن دعم الحكومة المتواصل للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية جعلها منظومة بحوث زراعية تتكون من 17 مركزا للبحوث و130 مخبرا، وتجاوزت ميزانيتها السنوية مليار ليرة سورية.

أشار وزير الزراعة إلى أنه رغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها الهيئة في مجال البحوث التطبيقية الزراعية المختلفة وخاصة في مجال استنباط العديد من أصناف الحبوب والبقوليات والقطن إلا أن العديد من المشاكل والصعوبات التي تبرزت تطوير القطاع الزراعي مازالت بحاجة إلى حلول علمية وعملية مبتكرة تلائم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لصغار المزارعين وتتميز بنسب عالية التبنّي.

### ندوة علمية حول

### الجديد في تشخيص وعلاج السرطان

أقامت كلية الصيدلة بجامعة دمشق بتاريخ 12 / 5 / 2014 فعاليات الندوة العلمية " مفاهيم حديثة في آليات التسرطن وطرائق التشخيص والعلاج للسرطان"، بالتعاون مع الهيئة العامة للتقانة الحيوية، بحضور وزير التعليم العالي الدكتور مالك علي ووزير الصحة الدكتور سعد الناييف ورئيس جامعة دمشق الدكتور محمد عامر المارديني ومدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور غسان عاصي وعدد من الباحثين وأصحاب معامل الأدوية ومدراء الشركات الطبية.

وأشار وزير التعليم العالي إلى ضرورة تشجيع الجيل الشاب من الباحثين وطلاب الدراسات العليا في الجامعات والمراكز البحثية وتلبية كافة احتياجاتهم.

وأوضح مدير الهيئة العامة للتقانة الحيوية الدكتور عصام قاسم، أن إقامة هذه الندوة بالشراكة مع كلية الصيدلة بهدف إلى تطوير واستثمار التقانات الحيوية في مختلف المجالات ومنها الجانب الطبي الصيدلاني، مشيراً إلى مشاركة العديد من المختصين من الجهات المهتمة في فعاليات هذه الندوة التي سيعرض فيها بعض البحوث في مجال هذه الأمراض والتي تم تنفيذها في المختبرات الوطنية وهي تمثل فرصة جيدة للقاء الباحثين والمختصين لتبادل الأفكار والخبرات والخروج بتوصيات يمكن أن تنعكس إيجاباً على معالجة هذه الأمراض.

ولفت عميد كلية الصيدلة الدكتور جمعة زهوري إلى مشاركة اثني عشر بحثاً يشكلون متن الأبحاث المعروضة في الندوة، وقد تم إنجازها من قبل طلاب الدراسات العليا في الكلية وبإشراف أساتذة مرموقين لتكون هذه الأبحاث ثمرة تعاون مستمر بين الكلية والهيئة العامة للتقانة الحيوية وهيئة الطاقة الذرية ومديرية الرقابة والبحوث الدوائية في وزارة الصحة. لافتاً إلى وجود 369 طالب دراسات عليا في الكلية ينجزون أبحاثاً شتى في مواضيع بحثية وعلمية مختلفة. وناقشت الندوة على مدى يومين مجموعة من المواضيع التي تعنى بالأبحاث السرطانية ومنها: آفاق حديثة في السرطان، التشخيص النسيجي للسرطان، دور الخلايا السرطانية الجذعية، وغيرها من المواضيع الأخرى.

### سورية تحصل على جائزة "أكساد" الأولى

### في مجال البحث العلمي الزراعي

تسلم المهندس نبال خزعل الباحث في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، جائزة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة /أكساد/ الأولى للبحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة/الدورة الثانية 2014/ وقدرها/12/ ألف دولار، عن بحثه بعنوان "سلالة مبشرة من القمح الطري أكساد1133 عالية الغلة، ومنتج لمريض الصدأ الاصفر، وملائمة للزراعة في منطقة الاستقرار الأولى" والذي تفوق على أكثر من 15 بحثاً مقدمة من مختلف الدول العربية.

واكد وزير الزراعة المهندس احمد القادري ان هذه الجائزة هي مؤشر على أهمية البحث العلمي ودوره في النهضة الزراعية التي حصلت خلال ثلاثة عقود ماضية في سورية، لافتاً الى أن التوجه الحكومي بدعم العمل العلمي والقطاع البحثي الزراعي تحديداً لما له من أهمية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ودور البحوث في استنباط اصناف عالية الانتاج وادخال تقانات حديثة سيكون لها الأثر الإيجابي على الفلاح والانتاج.

بدوره اشار المدير العام للمركز العربي الدكتور رفيق علي صالح الى ان استنباط هذا الصنف الجديد هو ثمرة تعاون بين الباحثين في وزارة الزراعة والباحثين في المركز، مبيناً أن نيل الجائزة الأولى للباحث السوري هذا العام حول زراعة القمح، كما نالها منذ عامين أيضاً أحد الباحثين في هيئة البحوث الزراعية، وكل ما قدمه لسورية هو رد للجميل على ما قدمته وتقدمه الآن للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها، مؤكداً أن المركز سيبقى لكل العرب وشعلته ستبقى في سورية.

## ربط الاستثمار بالإبداع والاختراع



بالاستثمار.

شارك في الاجتماع ممثلون عن وزارات الاقتصاد والتجارة الداخلية والتعليم العالي والصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة الاستثمار السورية وهيئة العليا للبحث العلمي وجمعية المخترعين السوريين والمرصد الوطني للتنافسية ومؤسسة المعارض وهيئة ترويج الصادرات واتحاد غرف التجارة السورية وبعض الجهات المعنية الأخرى.

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور خضر أورفلي أن الاستثمارات المبنية على أسس علمية لها دور كبير في تعزيز التنافسية وخلق قيمة مضافة للاقتصاد والتجارة وأن الحكومة تطمح إلى ذلك من خلال ربط الاستثمار بالإبداع والاختراع.

وقال أورفلي خلال ترؤسه اجتماع فريق إعداد استراتيجيات ربط الاقتصاد المعرفي بالاستثمار بتاريخ 8/5/2014، "إن الاجتماع يكتسب أهمية كبرى من كونه يجسد التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي والهادف إلى ربط الاقتصاد المعرفي بالاستثمارات".

وأضاف أورفلي إننا نطمح إلى ربط الاختراع والإبداع بالاستثمار من خلال البحوث العلمية عبر التعاون الوثيق مع الهيئة العليا للبحث العلمي مؤكداً أن هذا التعاون سيكون له نتائج مثمرة في المستقبل القريب وخاصة أن البلاد في مرحلة الانطلاق لإعادة الإعمار وتلبية طموحات الشعب السوري.

وقدم مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور غسان عاصي عرضاً تضمن لمحة موجزة عن مهام الهيئة العليا للبحث العلمي ومقدمة عن مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار ونشاطات الهيئة في استثمار الاختراعات والابتكارات والخطوات المستقبلية.

يشار إلى أن هذا الاجتماع هو الثاني لفريق إعداد استراتيجيات ربط الاختراع بالاستثمار لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ووضع البرامج والخطوات لتنفيذ توصيات الندوة الإقليمية حول ربط الاختراع

## إعلان نتائج مسابقة الإبداع والاختراع..

دعم الفعالية أن إقامة فعاليات تكريم المبدعين يؤكد أن إبداع الشباب السوري في أيد أمينة وسيتحول بفضل الرعاية التي يتلقاها من حالة فردية إلى حالة مجتمعية.

وفي ختام الحفل كرم كل من وزراء التعليم العالي الدكتور مالك محمد علي والتربية الدكتور هزوان الوز والاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور خضر أورفلي والوزير قاضي أمين ورئيس جمعية المخترعين السوريين الفائزين في المسابقة ووزعوا الشهادات والجوائز النقدية وميداليات الباسل الذهبية والفضية والبرونزية عليهم إضافة إلى توزيع الدروع للجهات المشاركة في نجاح هذه الفعالية، ومنها الهيئة العليا للبحث العلمي ممثلة بمديرها العام د. غسان عاصي، الذي تسلم الدرع.

حضر الحفل معاون ووزراء التربية والتعليم العالي والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والثقافة وعدد من رؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المعنية ومديري المؤسسات التعليمية والبحثية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وحشد من ذوي المكرمين.

و22 هندسة و14 حملة معهد متوسط من مختلف الاختصاصات و152 من طلبة الشهادة الثانوية من مختلف الفروع و5 من الإعدادية و8 من الابتدائية و48 من مختلف المهن والأعمال الحرة و25 ساهموا في المشاركة بأعمال فنية مختلفة.

وقال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الوزارة سوف تتابع نشاطات وأعمال المبدعين ووضع أفكارهم ونتائجهم العلمية موضع التطبيق لتحفيز الخيال العلمي لديهم باستمرار وتوسع الوزارة كذلك إلى متابعة أي اختراع يمكن تطبيقه وربطه بالواقع العملي، ومتابعة الإجراءات الخاصة بالمبدعين والمخترعين لحماية وإعطائهم براءة اختراع بالتوازي مع مساعي البحث عن الممول من الجهات العامة أو الخاصة.

بدوره لفت رئيس جمعية المخترعين السوريين محمد وردة إلى أهمية تكريم الفائزين في المسابقة من المخترعين والمبدعين الذين اتخذوا من التعلم منهجاً والعمل الدؤوب وسيلة ومن العزيمة سلوكاً.

من جهته اعتبر غطاس عيد رئيس قسم الرعاية والاعلام في شركة سيريتل المشاركة في

أقامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع جمعية المخترعين السوريين حفل توزيع الجوائز على الفائزين في المسابقة الوطنية للإبداع والاختراع لعام 2013/2014 بهدف دعم المخترعين والمبدعين السوريين وذلك بتاريخ 14/5/2014 في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين ممثل راعي الحفل الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء أن التركيز على دور الإبداع والاختراع يعد من أولويات عمل الحكومة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وأن الربط بين الاختراع والاستثمار يتطلب دراسات شاملة ومتكاملة لكل الموارد البشرية والاقتصادية.

وأشار إلى حرص الحكومة وتشجيعها الدائم رغم الظروف الراهنة على الاستمرار بدعم الإبداع والاختراع من خلال إقامة معرض الباسل والمسابقة الوطنية للإبداع والاختراع بشكل دوري.

وأن هناك 319 مبدعاً ومخترعاً إجمالي 351 متقدماً إلى المسابقة فازوا بالجوائز منهم 19 من حملة الدكتوراه و12 إجازة في الطب



## "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتبني التقانات الزراعية الحديثة على محصول القمح في منطقة الغاب"



بنسب أقل تراوحت بين 17% و5%. ولقد شكلت الحيازات الصغيرة عائقا امام ادخال التقانات الحديثة وأثرت درجة تفتت المزرعة معنويا وبشكل سلبي على الكفاءة التقنية، وان اعتماد المزارعين على الري بالرياح مقارنة بالري السطحي يؤدي إلى زيادة الكفاءة التقنية للإنتاج. كما أن الكفاءة التقنية تقل مع زيادة درجة التتبع، أي أنها تزداد عند تخصص المزرعة بزراعة أنواع محددة من المحاصيل وخاصة القمح. إن معظم المزارعين لم يخضعوا لدورات تدريبية، وبينت الدراسة أن 10% من المزارعين قاموا بمتابعة أنشطة الإرشاد الزراعي والندوات والنشرات الخاصة بالقمح.

إن هذه النتائج التي خلصت لها الدراسة هامة جدا لمزارعي القمح في المنطقة للتعرف على أسلوب المزارع الكفاء والمتميز والذي يحقق الكفاءة الاقتصادية بأقل تكلفة وبأعلى عائد اقتصادي.

وتعتبر الدراسة هامة كذلك لمتخذي القرار والسياسات، نظرا لأهمية منطقة البحث التي تعتبر سلة القطر من المحاصيل الاستراتيجية، وهذه الدراسة تؤكد على أهمية تجميع الحيازات الزراعية وتفعيل دور الجمعيات الفلاحية المتخصصة لأنها السبيل الوحيد لادخال التقانات الزراعية الحديثة في نظام الانتاج المجمع والقادر على مواجهة الظروف وتحقيق اقتصاد الحجم. كما تعتبر ذات أهمية للإرشاد الزراعي لتصويب عمله وتركيز الجهود لمزيد من التدريب والايام الحقلية والندوات حول أهمية التقانات الزراعية الحديثة وبيان أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

**س 3 - ما هي المعوقات التي يمكن أن تصادف المزارع في منطقة الغاب في تطبيق التقانات الحديثة؟**

### أهم المعوقات هي:

- تفتت وتشتت الحيازات الزراعية
  - ارتفاع اسعار مستلزمات ومدخلات الانتاج
  - عدم توفر البذار والاسمدة في الوقت المناسب
- س 4 - ما هي المقترحات والتوصيات التي توصلتم إليها؟**

- تشجيع المزارعين على تحسين خصوبة الأراضي الزراعية وخاصة باستخدام الأسمدة العضوية.
- تشجيع المزارعين على استخدام تقنية الري بالرياح على محصول القمح، وذلك من خلال تنظيم حفر الأبار الجوفية وتوفير مصادر الري المناسبة.
- تفعيل برامج الإرشاد والبحوث الزراعية المتعلقة باستخدام معدلات البذار بما يتناسب مع الظروف البيئية والجغرافية المميزة لكل منطقة زراعية.
- إكثار بذار الأصناف المحسنة الحديثة بكميات

تتولى البحوث العلمية الزراعية عملية توليد وتطوير التقانات الزراعية الحديثة، ويقوم الإرشاد الزراعي بنقلها إلى المزارعين، حيث يساهم تطبيق هذه التقانات في زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، مما يساعد في زيادة دخل المزارع وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية المستدامة.

ويعتبر محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية الهامة في القطر والذي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وان تبني المزارعين للتقانات الزراعية الحديثة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في حقول المزارعين.

من هنا تأتي أهمية البحث الذي أنجزه الدكتور معمر ديوب وفريق بحثي متخصص من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، بدعم من الهيئة العليا للبحث العلمي، بعنوان: "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتبني التقانات الزراعية الحديثة على محصول القمح في منطقة الغاب".

**س 1 - دكتور ديوب...هل لكم أن تحدثونا عن أهداف هذا البحث، وأهميته؟**

- تتبع أهمية البحث في الكشف عن اهم الممارسات والعمليات الزراعية التي يقوم بها المزارع ومقارنتها بالممارسات العلمية والتي تؤدي الى تقليل الفجوة ما بين المزارع والبحث العلمي، حيث ان عدم التبني للتقانات الزراعية الحديثة الموصى بها يؤدي إلى تفاوت في الإنتاجية الزراعية، وبالتالي لا بد من حصر هذه التقانات وتحديد مدى مساهمتها في زيادة الإنتاجية في حقول المزارعين، لقد هدف البحث الى تحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمزارعي القمح في منطقة الغاب وكذلك حصر وقياس مدى تبني التقانات الزراعية المطبقة على محصول القمح وقياس الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتبني، ومن خلال التحليل والاستنتاجات تم وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات لتحسين الإنتاجية من خلال التوسع في استخدام التقانات الرئيسية المؤثرة على الإنتاجية.

**س 2 - ما هي النتائج المتحصلة من هذا البحث؟ ومن المستفيدين منها؟ وما هي آلية الاستفادة؟**

- بينت الدراسة أن الجدوى الاقتصادية في إنتاج محصول القمح المروي والبعل تشجع على التوسع في إنتاج هذا المحصول في منطقة الغاب. ومن أهم أسباب زيادة الغلة في حقول المزارعين من وجهة نظرهم كان التسميد الجيد وفي الوقت المناسب بنسبة تجاوزت 90% يليه المكافحة من الأمراض والحشرات والأعشاب الضارة بنسبة 45% أما الصنف الجيد والزراعة بدورة زراعية مناسبة وزيادة قدرات الري والري المتأخر أسباب جاءت

كافية، وتوزيعها حسب المناطق البيئية، بحيث تصل إلى المزارعين دون تأخير.

• إنشاء قاعدة بيانات زراعية متكاملة خاصة فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج لتسهيل قياس كفاءة الإنتاج بصورة دورية، مما يضمن معالجة المشاكل التي تعترض المزارعين.

• تقديم الدعم الحكومي للمزارعين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ووقود ومبيدات بأسعار مناسبة وإعطاء أسعار تشجيعية للقمح بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج وضمان تسويقه.

• تقديم المزيد من الدعم للمشاريع الخاصة بالقمح في مجال البحث العلمي الزراعي أو في مجال الإرشاد الزراعي للتغلب على المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المزارعين.

**س 5 - كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟**

- في الحقيقة هذه هي التجربة الأولى لإدارة بحوث الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في التعاون العلمي، وهي تجربة جيدة و متميزة، لان البحث يخضع لمراجعات عديدة من قبل الهيئة العليا ويتم بناء للأفكار بشكل علمي وسليم حتى يتم اقرار المشروع، وما بعد ذلك كانت المتابعة وثيقة وهادفة وتم من خلال هذه التجربة تعاون أكثر من جهة في هذا العمل. اننا نتطلع للمزيد من التعاون والتمويل لمشاريع تكون ذات فائدة تخدم القطاع الزراعي وتخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام ونأمل في توسيع الدعم وزيادة الميزانية نظرا لأهمية وضرة وجود هيئة عليا جامعة للبحث العلمي في القطر.



## الدكتور المهندس يونس علي المدير العام للمركز الوطني لبحوث الطاقة

أحدث المركز الوطني لبحوث الطاقة بموجب القانون رقم /8/ للعام 2003 وهو هيئة عامة ذات طابع علمي. يقوم المركز بإجراء الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية وتنفيذ المشاريع الريادية والتجريبية التي تساعد على وضع السياسات واعتماد الاستراتيجيات من الجهات الوصائية ذات العلاقة لتحقيق الاستفادة المثلى من مصادر الطاقة المتاحة واستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة. ولتسليط الضوء أكثر على مهام المركز الوطني لبحوث الطاقة كان لنا اللقاء التالي مع المدير العام السيد الدكتور المهندس يونس علي:

الكهرباء على أسطح المباني التابعة لوزارة الكهرباء والمؤسسات التابعة لها، استخدام اللواقط الكهروضوئية في عملية ضخ المياه في البادية السورية. تنفيذ /19/ هاضم حيوي منزلي في بعض القرى التابعة لمحافظة السويداء لإنتاج الغاز الحيوي من روث الأبقار.

■ نعلم أن قطاع الكهرباء من أكثر القطاعات تضرراً جراء الأزمة التي يمر بها القطر... ما هو دور المركز ورؤيته في مرحلة إعادة تأهيل القطاع ومرحلة إعادة الإعمار؟

■ بالرغم من أن قطاع الكهرباء كان هدفاً لهذه المجموعات المسلحة من خلال استهداف مكونات المنظومة الكهربائية من محطات التوليد وخطوط نقل القدرة وشبكات ومراكز التوزيع، إلا أنه بفضل الأداء المتميز للعاملين في القطاع وإظهارهم مستوى عالي من المسؤولية والحس الوطني من أعلى الهرم حتى أصغر عامل ميداني، استطاع القطاع الصمود في وجه هذه الحرب وذلك من خلال المحافظة على استمرارية عمل المنظومة، حيث كان عمال الكهرباء وورش الصيانة تعمل جنباً إلى جنب مع جنود جيشنا الباسل.. إلا أن الوزارة قادرة على إعادة تأهيل ما تخرب وإعادة المنظومة إلى وضعها الطبيعي في وقت قياسي، في حال تحسنت الظروف الأمنية، ولكن التحدي الكبير الذي سيواجه القطاع في مرحلة إعادة الإعمار والتي بدأت الحكومة السورية وكافة الوزارات تضع الخطط التنفيذية لها منذ الآن، حيث من المتوقع خلال مرحلة إعادة الإعمار أن يشهد ارتفاعاً كبيراً

■ هل لكم أن تعطونا لمحة عن واقع العمل في المركز وأبرز ومكوناته؟

■ لقد قام المركز بممارسة المهام المنوطة به بموجب قانون إحدائه، منذ عام 2003 وحتى تاريخه، بعدة نشاطات وفعاليات في مجال التشريعات الطاقية والسياسات والخطط القصيرة والطويلة الأمد، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المشاريع الريادية والتجريبية لرفع كفاءة الطاقة وتطبيقات الطاقات المتجددة. ففي مجال التشريعات الطاقية، فقد قام المركز بإعداد مسودات بعض القوانين التي من شأنها تعزيز مفاهيم ترشيد الطاقة ورفع كفاءة استخدامها وتشجيع انتشار تطبيقات الطاقات المتجددة، ومعظم هذه القوانين تم إصدارها وأصبحت نافذة، ومن أهمها: القانون رقم /18/ لعام 2008، القانون رقم /3/ لعام 2009، والقانون رقم /17/ لعام 2013، الخاص بدعم استخدام السخان الشمسي المنزلي.

وفي مجال الدراسات والأبحاث العلمية، فقد قام المركز بالتعاون مع بعض الجهات الوطنية والأجنبية بإجراء العديد من الدراسات العلمية والفنية والاقتصادية في مجال الطاقة والطاقات المتجددة وفي مجال المشاريع الريادية والتجريبية: فقد قام المركز بالعديد من المشاريع التي تهدف إلى رفع كفاءة الطاقة وتطبيقات الطاقات المتجددة، ومنها: تركيب نظام تسخين جماعي بالطاقة الشمسية في مشفى ابن الوليد في حمص، تركيب نظام تسخين شمسي في مشفى المواساة، تركيب العديد من الأنظمة الكهروضوئية لتوليد

علمي بهدف تعزيز وتطوير وتوثيق هذا التعاون بشكل دائم بما يخدم المصلحة الوطنية ونتائج البحث العلمي.

## ■ كيف تنظرون إلى العلاقة مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

■ ■ طبعاً إن دور الهيئة العليا للبحث العلمي مهم جداً في ظل وجود عدة جهات وهيئات بحثية في سورية، فعملية التنسيق وتنظيم التعاون بين كافة هذه الجهات بشكل ثنائي أو جماعي يصبح ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة العامة، بما يخدم تطوير البحث العلمي وتحقيق نتائج ملموسة تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وبسبب تنوع واختلاف الهيئات البحثية في سورية من حيث التسميات والتبعية الإدارية، إلا أن تجمعها الأهداف والمحاور البحثية، وبالتالي من الضروري أن تعمل هذه الهيئات التي تهتم بنفس المحاور البحثية بالتعاون والتنسيق فيما بينها بما يخدم الأهداف الموضوعية لدى كل منها، ومنعا للتكرار والازدواجية في العمل وتخفيف نفقات وتكاليف البحث العلمي، فمن الضروري أن يتم اعتماد خطة وطنية بحثية واحدة وفق المحاور الرئيسية للبحث العلمي ووفق متطلبات المجتمع والاقتصاد السوري، بحيث تشارك في إعدادها وتنفيذها كافة الهيئات البحثية بالإضافة إلى الجامعات السورية كل جهة حسب الإمكانيات والخبرات المتوفرة، وأظن أن الهيئة العليا للبحث العلمي يمكنها لعب دور مهم جداً في تبني هذا الموضوع والعمل عليه.

إن اعتماد خطة بحثية سنوية وطنية واحدة، سيكون له منعكسات ايجابية كبيرة وأهمها:

- تحسن جودة ونتائج البحث العلمي في سورية. 0.  
- تخفيض الأعباء وتكاليف الأبحاث العلمية وخاصة التطبيقية منها.

- الاستفادة المثلى من البنى التحتية كالمخابر والتجهيزات اللازمة للبحث العلمي المتوفرة لدى بعض الهيئات البحثية وتحتاجها جهات بحثية أخرى.

- تأسيس وتنظيم قاعدة معلوماتية للبحث العلمي على الصعيد الوطني.

- زيادة سبل التعاون والتواصل والتعارف بين الهيئات البحثية والكوادر العاملة فيها.

وقد لمسنا هذا التوجه لدى الهيئة العليا للبحث العلمي والذي يظهر ذلك من خلال تشكيل اللجان القطاعية وتأسيس الشبكات المعرفية التي تشرف عليها الهيئة بشكل مباشر، ولكن نتأمل بأن يتم تطوير هذا التوجه في السنوات القادمة.

وتأتي علاقة المركز الوطني لبحوث الطاقة مع الهيئة من هذا المنظور، وإدراكاً منا على أهمية عمل الهيئة في مجال التواصل مع الهيئات والكوادر البحثية الوطنية التي تعمل في مجال الطاقة والطاقت المتجددة، حيث أن المركز يشارك في عضوية اللجان المشكلة فيها من خلال بعض المختصين والباحثين العاملين فيه، والذين يشاركون بشكل فعال في أعمالها.

لا شك أن الأزمة الحالية أعاققت وحدت من نشاط هذه اللجان وكذلك برامج عمل الهيئة بشكل عام، إلا أننا نتطلع لتكون علاقة المركز مع الهيئة مستمرة وثمرتها دائماً.

في الطلب على الكهرباء وخاصةً خلال الخمس سنوات الأولى، وإدراكاً من وزارة الكهرباء على صعوبة المرحلة المقبلة، فقد بدأت بوضع خطة تنفيذية تتضمن مشاريع جديدة لتوسيع قدرة المنظومة على تلبية الطلب المتوقع خلال فترة إعادة الإعمار، ولكن في ظل محدودية مصادر الطاقة التقليدية من الوقود الأحفوري مع الأخذ بالحسبان الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ووضع المشاريع الجديدة بالخدمة، تظهر أهمية السير على التوازي، في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى تطبيق مفاهيم ترشيد استهلاك الكهرباء والقيام بإجراءات رفع كفاءة استخدامها، والبحث عن البدائل الطاقية الأخرى مثل (الفحم الحجري، والحجر السجيلي، والوقود النووي) كل ذلك يمكن أن يساهم بشكل فعلي في خلق التوازن المطلوب بين مصادر التزويد بالطاقة والطلب المتوقع عليها خلال الفترة القادمة.

## ■ ما هي المعوقات التي تواجه عملكم في المركز؟

■ ■ لا شك أن المركز كونه مؤسسة حديثة العهد حيث تم تأسيسه بموجب القانون رقم /8/ لعام 2003، وقد بدأ المركز ممارسة عمله بإمكانيات متواضعة من بنى تحتية وكوادر متخصصة، والتي سعى ويسعى المركز دائماً لتطويرها باستمرار بما يعزز من نشاط المركز ويؤهله بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه بالشكل المطلوب، ولا شك عدم الرضى عن الواقع مع وجود إرادة التطوير ورؤية واضحة له، يخلق دوافع جديدة للتطوير، وإذا أردنا أن نوجز المعوقات التي تواجه المركز فيمكن اختصارها بالآتي:

عدم توفر البنى التحتية اللازمة وخاصة المخابر اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث النوعية، عدم وجود الكادر المتخصص الكافي، المؤهل بالشكل المطلوب للقيام بكافة الأبحاث والدراسات التي تدخل في مجال عمل المركز.

ولا شك أن الأزمة الحالية أثرت بشكل غير مباشر على عمل المركز وبرامجه وخططه في مجال دراسات التدقيق الطاقوي وإقامة المشاريع الريادية والتجريبية، ولكن تم وضع رؤية محددة لعمل المركز خلال الفترة القادمة في حال تنفيذها ستكون كفيلاً في تذليل هذه المعوقات والنهوض بالمركز إلى مستوى جديد يؤدي إلى ظهور نتائج حقيقية ملموسة.

## ■ هل لديكم تعاون مع جهات أخرى في مجال الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية؟

■ ■ لطالما المركز هيئة بحثية فمطلوب منه بحكم قانون إحداثه وبحكم واقع الحال ومنطق الأمور أن يتم تنسيق والتعاون مع الهيئات البحثية الأخرى المحلية والأجنبية، بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في مجال البحث العلمي، وكون أن المركز، كما أسلفنا، يفترق إلى البنى التحتية والمخابر والكوادر المتخصصة العلمية البحثية الكافية فعملية التعاون مع الجهات البحثية الأخرى يصبح ضرورة ملحة لعمل المركز بما يساعده في إنجاز خططه البحثية وتحقيق أفضل النتائج، ومن هذا المنطلق فإن المركز تعاون خلال الفترة السابقة وما زال مع بعض الهيئات والجهات البحثية في القطر، وذلك من خلال إجراء الدراسات المشتركة وتنفيذ المشاريع التجريبية في مجال الطاقة وتطبيقات الطاقات المتجددة، وهذا التعاون ما زال مستمراً ويتم تأطره بتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون



## فهارات قادمة

المؤتمر الدولي الأول للهندسة  
المدنية "نحو إعادة الإعمار  
والتنمية المستدامة"

كلية الهندسة المدنية في جامعة  
تشرين 4 - 6 آب 2014

ورشة عمل "دور المؤسسات  
العلمية البحثية في إعادة  
الإعمار"

الهيئة العليا للبحوث العلمي -  
تشرين الأول 2014

## دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم، الطابق الثاني

هاتف : 00963-11-3341864

فاكس : 00963-11-3342998

الموقع على الانترنت : [www.hcsr.gov.sy](http://www.hcsr.gov.sy)

البريد الإلكتروني : [manager@hcsr.gov.sy](mailto:manager@hcsr.gov.sy) - [office@hcsr.gov.sy](mailto:office@hcsr.gov.sy)

ص.ب : 30151

Damascus-Syria

Tel: 00963 - 11- 3341864

Fax:00963 - 11 - 33432998

website: [www.hcsr.gov.sy](http://www.hcsr.gov.sy)

E- mail: [manager@hcsr.gov.sy](mailto:manager@hcsr.gov.sy) - [office@hcsr.gov.sy](mailto:office@hcsr.gov.sy)

P.O.Box: 30151